



لبنان: "لسنا بأمان هنا": الحكومة
تخذل سگان المباني الآيلة للسقوط
في طرابلس

AMNESTY
INTERNATIONAL



تقرير موجز

المحتويات

3	الملخص التنفيذي	1.
4	منهجية العمل	2.
4	الإطار القانوني	3.
4	القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحق في السكن اللائق	3.1
5	القوانين المحلية بالكاد تلحظ سكان المباني غير الآمنة	3.2
5	طرابلس: لم تقدم السلطات سوى إنذارات بالإخلاء	4.
5	الفقر والتهميش في طرابلس	4.1
6	استجابة الحكومة: خطط عديدة بدون ميزانية	4.2
7	أي بدل إيواء؟	4.3
8	جميلة الموصلي	
9	وليد عبد السلام عز الدين العلي	
9	محمد الإيعالي	
10	صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة	
10	محمد سمروط	
11	عز الدين المصري	
11	ممنوع من الترميم: حالة المنازل التراثية	
12	خلاصات وتوصيات	5.

مهد طفل حديث الولادة، في منزل آيل
للسقوط، في منطقة السوق القديمة، في
مدينة طرابلس، بتاريخ 3 أبريل/نيسان
2023
© Amnesty International

بعد مرور عام على الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا في فبراير/شباط 2023، والتي شعر بها لبنان بشدة، لا يزال الناس في طرابلس يعيشون في منازل معرضة لخطر الانهيار، على الرغم من حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة في أعقاب الزلازل. تواصل سكان هذه البيوت مع السلطات المحلية لطلب الدعم، لكنهم لم يتلقوا سوى "إنذارات بالإخلاء".

1. الملخص التنفيذي

شعر السكان في لبنان بالزلازل التي وقعت في 6 فبراير/شباط 2023 ودمرت أجزاءً واسعة من سوريا وتركيا، عبر هزات ارتدادية وصلت قوتها إلى 6.3 على مقياس ريختر. وقد عمقت الزلازل التصدعات في جدران وأعمدة المباني المهتدة أصلاً بالسقوط منذ ما قبل وقوع الزلازل، ما أثار الذعر في قلوب السكان في البلاد وعرض حياتهم للخطر.

وتأثرت مدينة طرابلس في شمالي لبنان على وجه الخصوص بالزلازل نظرًا لقربها من مركز هذه الزلازل وحقيقة أنها تضم أكبر تجمع للمبانٍ غير الآمنة في البلاد. كما تُعدُّ طرابلس إحدى أكثر المدن تهميشًا في لبنان، ولديها أعلى معدلات الفقر في لبنان. وخلال الزلازل التي حدثت في 6 فبراير/شباط والهزات الارتدادية التي أعقبتها، هرع السكان إلى الشوارع - حيث أمضى العديد منهم عدة ليالٍ خارج منازلهم - خوفًا من انهيار أبنيتهم غير الآمنة أصلاً. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2023، انهار مبنى تاريخي غير مأهول مؤلف من ثلاثة طوابق في حي الزاهرة بطرابلس، ما أثار مخاوف السكان من جديد.

وعقب وقوع الزلازل مباشرة، قالت الحكومة إنها ستجري تقييمًا للمباني المعرضة للخطر وتسعى إلى تقديم 320 دولارًا أمريكيًا كـ "بدل إيواء" من شأنه أن يغطي إيجار السكن البديل لمدة ثلاثة أشهر للأشخاص الذين يحتاجون إلى الانتقال إلى مساكن أخرى. وبعد مرور سنة، أبلغ أشخاص يعيشون في 13 مبنى معرضًا للخطر في طرابلس منظمة العفو الدولية أنهم لم يستلموا من السلطات سوى إنذارات بالإخلاء. وعبرت امرأة تعيش في منزل معرض للخطر في السوق القديمة بطرابلس لمنظمة العفو الدولية عن فقدانها للأمل بعد محاولات زوجها المتكررة بلا جدوى في إقناع السلطات بمساعدته في إصلاح منزلها. وقالت: "في كل شتاء، وفي كل عاصفة، نضع أيدينا على قلوبنا وتدعو ألا نموت تحت أنقاض منزلنا".

في عام 2022، أقرت بلدية طرابلس مسجًا ميدانيًا وحددت 236 مبنىً مهتدًا في طرابلس وحدها، من ضمنها 139 مبنىً جديدًا من الإسمنت و97 مبنىً تراثيًا. وبحلول أغسطس/آب 2023، أخبر رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين منظمة العفو الدولية أنهم حددوا 20-25 مبنىً مأهولًا على وشك الانهيار و800-1000 مبنى مهتدًا. وأضاف أن الهيئة العليا للإغاثة وافقت فقط على تقديم مبلغ الـ 320 دولارًا أمريكيًا الذي وعدت الحكومة بدفعه لسكان الـ 20-25 مبنى المهتد للغاية بالسقوط. وقال جميع السكان الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، باستثناء واحد منهم، إنهم لم يكونوا على علم ببدل الإيواء، لكنهم أكدوا أن هذا المبلغ ليس كافيًا لتغطية تكلفة بدل الإيجار لمدة ثلاثة أشهر ولا لتمكين السكان من إصلاح منازلهم أو إيجاد سكن بديل مستدام.

وفي سياق أزمة اقتصادية حادة، حيث يعيش ما يزيد على 75% من السكان في حالة فقر، فإن انعدام الحماية الاجتماعية يجعل السكان عاجزين عن مواجهة الصدمات مثل الكوارث والأحوال الجوية القاسية.

ولم يكن لدى أي من الأشخاص الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية الإمكانيات المالية اللازمة لتجديد منازلهم أو ترميمها لضمان سلامتهم، ولا للانتقال إلى مساكن لائقة بديلة تكون آمنة لهم ولأسرهم. بالنتيجة، ظل معظم الأشخاص الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية يعيشون في المباني التي عدت أنها آيلة للسقوط.

وعلى الرغم من انضمام لبنان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1972، إلا أنه لا يقدم الكثير على صعيد تكريس الحق في السكن اللائق أو ضمان أن يكون السكن ميسور التكلفة ومتاحًا، بما في ذلك للأشخاص الذين تضررت أو دُمرت منازلهم بفعل الكوارث الطبيعية. وقد انهار برنامج إسكان حكومي كان يقدم قروضًا مدعومة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض لشراء منازل، في نهاية عام 2018 مع بداية الأزمة الاقتصادية، ويبقى النص القانوني المحوري المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط هو المادة 4 من المرسوم الحكومي رقم 14923 الصادر في عام 2005 والمعدّل في عام 2012. وتنص المادة 4 على أن مالك المبنى يعتبر مسؤولًا عن ترميم أو هدم المباني المهتدة بالانهيار. وإذا كان مالك المبنى غير قادر على تحمّل تكلفة الإصلاحات أو الهدم، فعندئذ تردّ المادة إلى قانون البناء، الذي يُحمّل البلدية مسؤولية تكلفة الهدم، وليس الترميم أو الإصلاح.

تماشيًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي للسلطات اللبنانية على كافة المستويات الحرص على تمكين جميع الناس من الحصول على سكن لائق، ومن ضمن ذلك عبر تقديم الدعم المالي والإعانات والسكن البديل عند اللزوم. ولا يجوز أن يمسي أي شخص بلا مأوى أو يتعرض لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان نتيجةً لتعملية الإصلاح والبناء.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى إجراء وإكمال مسح ميداني على وجه السرعة لتقييم سلامة المباني في جميع أنحاء البلاد. ويجب - نشر نتائج المسح الميداني علنًا وإتاحة الوصول إليها أمام الجميع، بما يشمل قائمة تفصيلية بالإنشاءات غير الآمنة. وإدراج الإنشاءات التي عدت غير آمنة للسكن قبل وقوع الزلازل في هذه القوائم.

2. منهجية العمل

أجرى باحثو منظمة العفو الدولية بحثاً في طرابلس في أبريل/نيسان 2023. وزار الباحثون أحياء التل، والزاهرية، والسوق القديمة، والقبة، وظهر المغرّ، حيث لاحظوا الشقوق والأضرار التي لحقت بعدة مبانٍ سكنية وأجروا مقابلات مع 10 عائلات تعيش في المباني التي صنّفها بلدية طرابلس بأنها "مهتدة بالسقوط أو الانهيار"¹، وثلاث عائلات غادرت منازلها غير الآمنة وتعيش في أوضاع غير مستقرة،² وعائلة لقيت طفلتها مصرعها عقب انهيار منزلها في يونيو/حزيران 2022.³

وقد أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات متتابعة مع 12 عائلة عبر الهاتف في ديسمبر/كانون الأول 2023. كذلك أشرت المنظمة بمقابلة شخصية مع رئيس بلدية طرابلس، علاوة على الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة، وهي هيئة حكومية أسست عام 1976 مكلّفة بتلقي هبات الإغاثة وتوزيعها على الأشخاص المحتاجين. إضافة إلى ذلك، تحدث الباحثون إلى ثلاثة من أعضاء منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الإسكان، واستعرضوا بيانات أدلت بها الحكومة في أعقاب الزلازل فيما يتصل بوضع الإسكان.

وبعثت المنظمة برسالة إلى وزارة الداخلية والبلديات في 27 مارس/آذار 2023 تستفسر فيها عن عدد المباني المهتدة بالسقوط، وحالة تنفيذ خطة حالة الطوارئ البلديّة التي أعلنت عنها الحكومة عقب الزلازل، بما في ذلك نتيجة المسح الميداني للمباني المهتدة بالانهيار في مختلف أنحاء لبنان، لكنها لم تتلقَ أي ردّ إلى حين إصدار هذا التقرير.

3. الإطار القانوني

3.1 القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحق في السكن اللائق

يكفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – الذي صدّق عليه لبنان في عام 1972 – الحق في السكن اللائق. كذلك تحمي المعاهدات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي صدّق عليها لبنان الحق في السكن، بما في ذلك حظر التمييز في السكن وإلزام الدول بتقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم للأسر والأطفال، ولا سيما في ما يتعلق بالإسكان، عند الضرورة.

ويوصف لبنان دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي للحكومة أيضاً تبني تدابير تشريعية، وإدارية، ومالية، وقضائية، وتعزيزية ملائمة وغيرها من التدابير لإحقاق الحق في السكن اللائق بالكامل. ويتعين عليها إعطاء الأولوية لتحقيق المستويات الضرورية الدنيا للسكن لجميع الأشخاص وإعطاء الأولوية للجماعات الأكثر حرماناً في جميع البرامج وعند توزيع الموارد. كذلك يقتضي العهد المذكور من الحكومات ضمان حق الأشخاص بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حقوقهم الإنسانية والتشاور معهم بشأنها، وتقديم سبل انتصاف فعال إذا انتهك أي من هذه الحقوق.

وفي حالات إخلاء المساكن، يشمل ضمان الحق في السكن اللائق واجب يترتب على الدول باتخاذ كل التدابير المناسبة، بأقصى ما هو متاح لها من موارد، لضمان توفير مسكن بديل، أو إعادة التوطين، أو إتاحة أراضٍ منتجة. وقبل القيام بأي عملية إخلاء، وخاصة ما يتعلق منها بجماعات كبيرة، مثلاً سكان مبانٍ أو مناطق بأكملها باتت غير آمنة، يجب على الدول التشاور مع المتضررين واستكشاف جميع البدائل المجدية، مثل تحسين مستوى المباني وجعلها مقاومة للزلازل. وإذا كان نقل الناس هو الخيار العملي الوحيد، ينبغي للسلطات عندئذ إعطاء الأولوية لنقل السكان استناداً إلى تقييم للمخاطر التي يواجهونها، واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمنع وقوع خسائر في الأرواح أو إصابات. ويجب أن تتقيد هذه الإجراءات بالمعايير الدولية وتراعي مقتضيات الأصول القانونية بما يكفل ألا يؤدي الانتقال إلى مساكن أخرى إلى إخلاء قسري. ففي حين أنه قد يتعين نقل السكان على وجه السرعة لأسباب تتعلق بسلامتهم، فإن هذا لا يقتضي ولا يمكن أن يبرر ترك السكان بلا مأوى أو في سكن غير لائق، أو غير قادرين على كسب رزقهم، أو عرضة لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان.

وحيث تعجز الدول عن الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان، يترتب عليها واجب طلب الدعم من خلال التعاون والمساعدة الدوليين.

¹ محمد الإيعالي، وصفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمد عكرة، وعيسى أحمد رستم، وشخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023؛ وليد عبد السلام عز الدين العلي، وأمل محمد اليوسف، ورياض أحمد المصطفى، وأمنية خضر طالب، مقابلات عبر مكالمات صوتية، 12 مايو/أيار 2023
² جميلة الموصلي، ومحمد سمروط، مقابلة أجريت عبر مكالمات صوتية، 8 أغسطس/آب 2023؛ عز الدين المصري، مقابلة أجريت عبر مكالمات صوتية، 11 أغسطس/آب 2023
³ خالد ديكو، مقابلة عبر مكالمات صوتية، 3 مايو/أيار 2023

3.2 القوانين المحلية بالكاد تلاحظ سكان المباني غير الآمنة

لبنان بلد معرّض للكوارث الطبيعية والأحوال الجوية القاسية، من ضمنها الزلازل وأمواج تسونامي، وحرائق الغابات، إضافة إلى النزاع المسلح.⁴

وليس لدى لبنان قانون وطني لتنظيم وإدارة عمليات الاستجابة للكوارث.⁵ وعلى الصعيد التنفيذي، لدى لبنان وحدة لإدارة مخاطر الكوارث، ولجنة تنسيق يرأسها رئيس الوزراء جرى إعدادها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مكلفة بتنظيم عمليات الاستجابة للكوارث ونشر الوعي في شتى أنحاء لبنان.⁶ بيد أنه كما ذكر تقرير للبنك الدولي في عام 2014، فإن سياسات وخطط وحدة إدارة مخاطر الكوارث "لا تُدعم بميزانيات كافية، وغالبًا ما يتوقف التنفيذ على دعم المانحين".⁷ ولاحظ التقرير على وجه التحديد أن طرابلس عرضة للتأثر بالكوارث وحدد تحديات مختلفة تعيق الاستجابة لهذه المخاطر، بما في ذلك "عدم تنفيذ مراسيم قوانين مختلفة، وغياب آليات التحقق المستقلة بالنسبة لمشروعات البنية التحتية، والإنفاذ المحدود لقوانين البناء".⁸

وعلى الرغم من انضمام لبنان إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1972، إلا أنه لا يقدم الكثير على صعيد تكريس الحق في السكن اللائق أو ضمان أن يكون السكن ميسور التكلفة ومتاحًا، بما في ذلك للأشخاص الذين تضررت أو دُمّرت منازلهم بفعل الكوارث الطبيعية. وقد انهار برنامج إسكان حكومي كان يقدم قروضًا مدعومة لذوي الدخل المتوسط والمنخفض لشراء منازل، في نهاية عام 2018 مع بداية الأزمة الاقتصادية.⁹ ويبقى النص القانوني المحوري المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط هو المادة 4 من المرسوم الحكومي رقم 14923 الصادر في عام 2005 والمعدّل في عام 2012. وتنص المادة 4 على أن مالك المبنى يعتبر مسؤولًا عن ترميم أو هدم المبنى المهتدة بالانهيار. وإذا كان مالك المبنى غير قادر على تحمّل تكلفة الإصلاحات أو الهدم، فعندئذ تردّ المادة إلى قانون البناء، الذي تُحمّل البلدية مسؤولية تكلفة الهدم، وليس الترميم أو الإصلاح.¹⁰

علاوة على ذلك، إن نظام الحماية الاجتماعية في لبنان قاصر على نحو مؤسف ويترك أغلبية السكان بدون أي حماية بنائيًا.¹¹ وفي سياق أزمة اقتصادية حادة، حيث يعيش ما يزيد على 75% من السكان في حالة فقر، فإن انعدام الحماية الاجتماعية يجعل السكان عاجزين عن مواجهة الصدمات مثل الكوارث والأحوال الجوية القاسية.

4. طرابلس: لم تقدم السلطات سوى إنذارات بالإخلاء

4.1 الفقر والتهميش في طرابلس

تُعدّ طرابلس، وهي ثاني أكبر مدينة في لبنان، "إحدى أكثر المدن تهميشًا في لبنان" و"لديها أعلى معدل فقر في البلاد".¹² وفي السنوات الأخيرة، عانت طرابلس من انعدام الاستثمار من جانب الحكومة المركزية، "ما شكل تهديدًا على تشغيل البنية التحتية الهامة مثل المياه والصرف الصحي؛ والطاقة الكهربائية ومصافي النفط؛ والنقل والاتصالات؛ المدارس والمستشفيات".¹³ وأدى فقر السكان، مقترنًا بانعدام الاستثمار العام في البنية التحتية للمدينة، إلى تداعي العديد من المباني التي باتت بحاجة ماسة لإصلاحات هيكلية، لاسيما المباني القديمة في وسط المدينة التاريخي. وقد أخبر رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين منظمة العفو الدولية أن المدينة تضم حوالي 167 مبنى تاريخيًا يقطن فيها مئات الأشخاص. وأوضح قائلاً: "إنها مبانٍ مكوّنة من طابقين إلى أربعة طوابق، ومعظم مالكيها قد توفوا، وتركوا ملكيتها لعدة ورثة، وأحيانًا تكون ملكيتها عالقة في متاهة قانونية. كذلك ورث سكان هذه المباني بدلات إيجار قديمة يعود تاريخها إلى عقود خلت، ما جعلها بدلات رمزية [بسبب انخفاض قيمة عملة البلاد على مر الزمن]. المالكون والسكان فقراء. والعديد من هذه المباني متصدع، ويعزى ذلك في معظم الأحيان إلى تسرّب المياه إليها وأعمال البناء غير القانونية".¹⁴

⁴ UNDR. LEBANON DISASTER GUIDE, 2011

⁵ UNDRR.ORG/PUBLICATION/LEBANON-DISASTER-GUIDE

⁶ مجلس النواب اللبناني، اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة تابعت درس ومناقشة اقتراح القانون الرامي إلى إنشاء هيئة إدارة الكوارث، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013،

LP.GOV.LB/CONTENTRECORDDETAILS?ID=13597

⁷ رئاسة مجلس الوزراء معلومات عا: وحدة إدارة الكوارث، 2023، DRM.PCM.GOV.LB/ABOUTUS/ABOUTUS

⁸ THE WORLD BANK, "NATURAL DISASTERS IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA: A REGIONAL OVERVIEW", JANUARY 2014/

DOCUMENTS1.WORLDBANK.ORG/CURATED/EN/211811468106752534/PDF/816580WP0REPLA0140SAME0BOX00PUBLIC0.PDF

⁹ THE WORLD BANK, "NATURAL DISASTERS IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA: A REGIONAL OVERVIEW", JANUARY 2014/

DOCUMENTS1.WORLDBANK.ORG/CURATED/EN/211811468106752534/PDF/816580WP0REPLA0140SAME0BOX00PUBLIC0.PDF

¹⁰ PCH.GOV.LB/MINISTRY/HISTORICAL-OVERVIEW، 2024، لمحة تاريخية،

¹¹ لبنان، المؤسسة العامة للإسكان، لمحة تاريخية، 2024،

¹² لبنان، المرسوم 14293 المتعلق بشروط تأمين السلامة العامة في الأبنية والمنشآت وفي تجهيزات المصاعد والوقاية من الحريق والزلازل، 2005 (غُذِل في 2012)،

¹³ الأمم المتحدة، "لبنان: بناء مستقبل أفضل يتطلب نظام متن للحماية الاجتماعية"، 9 يناير/كانون الثاني 2023،

LEBANON.UN.ORG/EN/214601-LEBANON-BUILDING-FORWARD-BETTER-NEEDS-STRENGTHENED-SOCIAL-PROTECTION-SYSTEM

¹⁴ UN-HABITAT, "TRIPOLI, LEBANON'S MOST MARGINALISED CITY, SEES POSITIVE IMPACT OF BASIC SERVICES", 22 SEPTEMBER 2022/

UNHABITAT.ORG/NEWS/22-SEP-2022/TRIPOLI-LEBANONS-MOST-MARGINALISED-CITY-SEES-POSITIVE-IMPACT-OF-BASIC-SERVICES

¹⁵ THE WORLD BANK, "NATURAL DISASTERS IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA: A REGIONAL OVERVIEW", JANUARY 2014/

DOCUMENTS1.WORLDBANK.ORG/CURATED/EN/211811468106752534/PDF/816580WP0REPLA0140SAME0BOX00PUBLIC0.PDF

¹⁶ مقابلة شخصية مع أحمد قمر الدين رئيس بلدية طرابلس، 3 أبريل/نيسان 2023

لبنان: "لسنا بأمان هنا"

الحكومة تخذل سكان المباني الآيلة للسقوط في طرابلس

منظمة العفو الدولية

وإضافة إلى الصيانة الرديئة طيلة عقود، لا تراعي معظم المباني شروط وأنظمة حماية المباني السكنية من الزلازل وغيرها من الكوارث. ولم يفرض المرسوم الحكومي لسنة 2005 الذي يُدرج تفاصيل هذه الأنظمة في عمليات البناء المستقبلية خطة إعادة تأهيل للمباني التي شُيّدت قبل عام 2005، مع أنه وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، فإن 84.4% من المباني السكنية في لبنان قد بنيت قبل عام 2005 بأكثر من سبع سنوات.¹⁵

علاوة على ذلك، إن العديد من المباني التي أنشئت بعد عام 2005 ليست مقاومة هيكلياً للزلازل أو متماشية مع أنظمة السلامة. وأوضح قمر الدين لمنظمة العفو الدولية أن العديد من المقاولين دفعوا رشى أو استخدموا علاقاتهم الشخصية للتهرب من شروط السلامة وخفض ميزانية البناء.¹⁶

كان يجب أن تدرك السلطات المحلية والوطنية أن سكان طرابلس عرضة للتأثر بالكوارث، مثل زلازل 6 فبراير/شباط؛ ففي السنوات الأخيرة، انهارت عدة منازل أو أجزاء منها، ما تسبب في وقوع خمس وفيات على الأقل في طرابلس وحدها.¹⁷

فعلى سبيل المثال، انهار مبنى في 25 يونيو/حزيران 2022 في حي صهر المغرّ بطرابلس، وأودى بحياة جومانة ديكو البالغة من العمر 5 سنوات. وقال خالد ديكو والد جومانة لمنظمة العفو الدولية: "استنعتنا إنقاذ حياة زوجتي، انتشلناها أولاً. وإلى حين ما وصلنا إلى ابنتي كانت قد فارقت الحياة".¹⁸

وقدمت الهيئة العليا للإغاثة إلى خالد ديكو وابنه إقامة ليلية واحدة في فندق محلي و30 مليون ليرة (ما يعادل 1,000 دولار أمريكي) لتغطية تكلفة بدل إيجار لمدة ستة أشهر. وأخبر خالد منظمة العفو الدولية أنه استخدم المبلغ لتغطية نفقاتهم ودواء زوجته.¹⁹

وفي أعقاب انهيار هذا المبنى، هدمت البلدية مبنىً مجاوراً خشية سقوطه هو أيضاً. وبحسب ديكو، "كانت خمس عائلات تعيش في ذلك المبنى، ولم يتلق أي منها تعويضاً، وظلت جميعها بدون عنوان سكن دائم".²⁰ وقد شاهد باحثو منظمة العفو الدولية ركام كلا المبنىين، الذي ظل موجوداً في موقع الانهيار، وذلك خلال زيارتهم إلى طرابلس في أبريل/نيسان 2023.

وقبل سبعة أشهر من وقوع مأساة عائلة ديكو، في أكتوبر/تشرين الأول 2021، توفيت الشقيقتان صباح وحياء الزعبي عقب انهيار شرفة منزل عائلتهما القديم بينما كانتا تقفان عليها.²¹

وقال قمرالدين لمنظمة العفو الدولية: "بعد العواصف، أستيقظ دائماً قلقاً من إمكانية انهيار أحد المباني. وقد ازداد القلق حدةً عقب زلزال فبراير/شباط، وبخاصة في ما يتعلق بالمباني في المدينة القديمة. إنها لأعجوبة أنه لم يسقط أي منها!"²²

4.2 استجابة الحكومة: خطط عديدة بدون ميزانية

عقب وقوع الزلازل مباشرة، دعا المجلس الأعلى للدفاع - وهو هيئة وزارية مسؤولة عن سياسة الدفاع الوطني يرأسها رئيس الجمهورية - إلى عقد جلسة للجنة لتنسيق عمليات مواجهة الكوارث والأزمات الوطنية لتنسيق خطة عمل ورفع حالة الجهوزية بين هيئات الدولة. وأعلنت اللجنة "حالة طوارئ بلدية" وكلفت البلديات بإجراء مسح ميدانية للمباني غير الآمنة ورفع تقارير إلى وزارة الداخلية في غضون 72 ساعة.²³ وفي 8 فبراير/شباط، كلف وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال بسام مولوي الهيئة العليا للإغاثة، وهي هيئة حكومية أسست عام 1976 مسؤولة عن تلقي هبات الإغاثة وتوزيعها على الناس المحتاجين، بإعداد تقرير مفصل حول المباني المتضررة ودعا البلديات إلى معاينة المباني ورفع تقارير حول النتائج إلى الهيئة العليا للإغاثة ووحدة إدارة مخاطر الكوارث.²⁴

¹⁵ مرصد سياسات الأرض، "مرسوم السلامة العامة: لا ضمان لسلامة السكان ولا وقف لتدهور البيئة العمرانية"، مايو/أيار 2023، PUBLICWORKSSTUDIO.COM/PUBLIC-SAFETY-DECREE-NO-GUARANTEE-FOR-PEOPLES-SAFETY-AND-NO-END-TO-THE-DETERIORATION-OF-THE-URBAN-ENVIRONMENT

¹⁶ أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023
¹⁷ المذكرة القانونية، "انهيار سقف مبنى 'الغزال' في الميناء على 'احلام ساكنيه'"، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019، LEGAL.AGENDA.COM/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%82%D9%81-%D9%85%D8%A8%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D9%91%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA

¹⁸ ميني في منطقة القبة - طرابلس"، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022 NNA-LEB.GOV.LB/AR/SHOW-NEWS/197772
¹⁹ خالد ديكو، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 3 مايو/أيار 2023
²⁰ خالد ديكو، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 3 مايو/أيار 2023
²¹ الوكالة الوطنية للإعلام، وفاة شقيقتين جراء انهيار شرفة مبنى في منطقة القبة - طرابلس، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2021، NNA-LEB.GOV.LB/AR/SHOW-NEWS/197772

²² أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023
²³ النشرة، "تفعيل خطة الاستجابة الوطنية للكوارث والأزمات من قبل رئاسة مجلس الوزراء لمواجهة خطر أية هزة أرضية محتملة، 9 فبراير/شباط 2023
ELNASHRA.COM/NEWS/SHOW/1609533/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA
²⁴ L'ORIENT TODAY، "MAWLAWI CALLS FOR SURVEY OF DAMAGED BUILDINGS AND LANDSLIDES"، 8 FEBRUARY 2023
TODAY.LORIENTLEJOUR.COM/ARTICLE/1327659/MAWLAWI-CALLS-FOR-SURVEY-OF-DAMAGED-BUILDINGS-AND-LANDSLIDES.HTML

وفي 27 فبراير/شباط، وافق رئيس حكومة تصريف الأعمال على طلب الهيئة العليا للإغاثة بتخصيص ميزانية قدرها 100 مليار ليرة لبنانية (حوالي 1.06 مليون دولار أمريكي) لتغطية نفقة المساكن البديلة للأشخاص الذين يعيشون في منازل تواجه خطرًا كبيرًا بالسقوط. وبذلك، تتسلم كل عائلة 30 مليون ليرة لبنانية (حوالي 320 دولارًا أمريكيًا) كـ "بدل إيواء"، يُتوقع أن يغطي بدل الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، ينبغي خلالها على سكان المباني إما إصلاح منازلهم أو إيجاد حل أكثر استدامة على نفقتهم الخاصة.

وفي 13 أبريل/نيسان، قال اللواء الركن محمد خير، الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة، لمنظمة العفو الدولية: "لقد حددنا حتى الآن 500 وحدة يحتاج سكانها إلى "بدل إيواء" في شتى أنحاء لبنان وسوف يتلقونه قريبًا".²⁵ بيد أنه قال إن إعداد تقرير المسح الميداني التفصيلي يسير ببطء لأن البلديات وسكان المباني لا يتصرفون بسرعة كافية".²⁶

وأقر اللواء الركن خير بأن طرابلس تضم أكبر تجمع للمباني المهتدة بالسقوط: "هناك 162 مبنى مهتدًا بالانهيار في لبنان. وتضم طرابلس معظمها، حيث إنه تم تحديد 63 مبنى مهتدًا حتى الآن. إضافة إلى ذلك، ثمة 51 مبنى تاريخيًا أو تراثيًا في طرابلس، بتكلفة ترميم تصل إلى 30 مليون دولار أمريكي".²⁷

بيد أن العدد الحقيقي للمباني المهتدة يُحتمل أن يكون أكبر بكثير. ففي عام 2022، أجرت بلدية طرابلس مسحًا ميدانيًا وحددت 236 مبنى مهتدًا في طرابلس وحدها، من ضمنها 139 مبنى جديدًا من الإسمنت و97 مبنى تراثيًا.²⁸ وبحلول أغسطس/آب 2023، أخبر رئيس بلدية طرابلس أحمد قمرالدين منظمة العفو الدولية أنهم حددوا 20-25 مبنى مأهولًا على وشك الانهيار و800-1000 مبنى مهتدًا. وأضاف أن الهيئة العليا للإغاثة وافقت فقط على تقديم مبلغ الـ 320 دولارًا أمريكيًا الذي وعدت الحكومة بدفعه لسكان الـ 20-25 مبنى المهتد للغاية بالسقوط.²⁹ وأخبر السكان منظمة العفو الدولية أن "بدل الإيواء" البالغ 320 دولارًا أمريكيًا ليس كافيًا لتغطية تكلفة بدل الإيجار لمدة ثلاثة أشهر ولا لتمكين السكان من إصلاح منازلهم أو إيجاد سكن بديل مستدام.³⁰

بيد أنه حتى الخطة الحكومية القاصرة على نحو مؤسف لم تتقدّم. وأخبر كل من اللواء الركن خير وقمرالدين منظمة العفو الدولية أن مكنتيهما ليس لديهما الميزانية اللازمة لتنفيذ خطط الحكومة، وأن الحكومة لم تزودهما بالمال الإضافي اللازم للاستجابة للزلازل.³¹

وعلى الصعيد الوطني، أخبر الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة منظمة العفو الدولية أن "ميزانية الهيئة العليا للإغاثة عقب الانهيار الاقتصادي بالكاد تغطي رواتب موظفيها العشرين. ولا نستطيع تأمين بدل الإيواء البالغ 320 دولارًا أمريكيًا للعائلات التي تقطن في منازل مهتدة بالسقوط من دون دعم دولي".³²

وقال قمرالدين إنه في مايو/أيار 2023 تلقت بلدية طرابلس من الحكومة مخصص البلدية من ميزانية 2020.³³ وأضاف:

"قبل عام 2019، كانت بلدية طرابلس تتلقى ميزانية قدرها 75 مليار ليرة (حوالي 50 مليون دولار أمريكي بالسعر الرسمي) وكانت تنصرف باستقلالية حالما يُصنّف أحد المباني بأنه مهتد بالسقوط، بدون انتظار التمويل من الحكومة المركزية. إننا نرسل تحذيرات إلى المالكين، ونأمرهم بترميم المباني. فإذا كانوا غير قادرين على تحمّل التكلفة، ترمم البلدية المبنى وتتملكه إلى أن يسد المالكون ديونهم. وقد فقدت هذه الميزانية قيمتها الآن وتكاد لا تغطي رواتب موظفيها الذين يتراوح عددهم بين 550 و650 موظفًا، لذا نحن مضطرون إلى اتباع مبادرة الحكومة المركزية".³⁴

وبدون ميزانيات كافية، لم تتمكن الهيئة العليا للإغاثة ولا لبلدية طرابلس تنفيذ خطط الحكومة، ما يجعل سكان المباني المهتدة محرومين حتى من بدل الإيواء المؤقت الضئيل البالغ 320 دولارًا أمريكيًا.

4.3 أي بدل إيواء؟

في أبريل/نيسان، زار باحثو منظمة العفو الدولية أربعة أحياء في طرابلس وتحدثوا إلى 13 من سكان المباني المهتدة بالسقوط من أجل تقييم مدى تنفيذ خطط السلطات وتأثير المباني غير الآمنة في حقوق سكانها

²⁵ اللواء الركن محمد خير، مقابلة شخصية، 13 أبريل/نيسان 2023

²⁶ اللواء الركن محمد خير، مقابلة شخصية، 13 أبريل/نيسان 2023

²⁷ اللواء الركن محمد خير، مقابلة شخصية، 13 أبريل/نيسان 2023

²⁸ المفكرة القانونية، الخوف يستوطن أرفة طرابلس، البلدية تتحدث عن 700 مبنى مهتدًا والرقم النهائي أعلى بكثير، 18 فبراير/شباط 2023

²⁹ [LEGAL-AGENDA.COM/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9/](https://www.legal-agenda.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9/)

³⁰ أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

³¹ جميلة الموصلي، ومحمد الإيعالي، وصفون عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، وعيسى أحمد رستم، وشخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023؛ وليد عبد السلام عز الدين العلي، وأمل محمد اليوسف، ورياض أحمد المصطفي، وأمنية خضر طالب، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023؛ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 8 أغسطس/آب 2023؛ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

³² أحمد قمر الدين، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023؛ اللواء الركن محمد خير، مقابلة شخصية، 13 أبريل/نيسان 2023

³³ اللواء الركن محمد خير، مقابلة شخصية، 13 أبريل/نيسان 2023

³⁴ أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

³⁵ أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

في الحياة والسكن اللائق. وقد تابعت منظمة العفو الدولية المسألة مع 12 من أولئك السكان في ديسمبر/كانون الأول 2023 لمراقبة سير تنفيذ خطط السلطات.

وأكد 12 من أصل 13 من سكان المباني الذين أجريت مقابلات معهم في أبريل/نيسان 2023 للمنظمة أنه لم يعان أي مندوب رسمي مبانيهم عقب وقوع الزلازل ولم يتلقوا أي اتصال - شخصي أو شفوي أو خطي - من أي جهة رسمية للاستفسار عن حالة مبانيهم التي ازدادت سوءًا في أشهر الشتاء. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، أخبر 11 شخصًا من بين الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم في أبريل/نيسان المنظمة بأنهم لم يتلقوا أي زيارة من أي مندوب رسمي في الأشهر الثمانية بين أبريل/نيسان وديسمبر/كانون الأول.³⁵ أما الشخص المتبقي فقد تعذر الوصول إليه في ديسمبر/كانون الأول.

كان شخص واحد فقط تحدثت إليه منظمة العفو الدولية في أبريل/نيسان على علم ببدل الإيواء الذي عرضته الحكومة. وقالت إنها وجيرانها الذين يقطنون في المبنى نفسه تلقوا زيارة من الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة في فبراير/شباط 2023 أحاطهم فيها علمًا بالبدل المتوفر لهم بينما يرممون شققهم على نفقتهم الخاصة. وأخبرت منظمة العفو الدولية بأن اللواء الركن خير وعد بأنهم إذا قدموا طلبات حينئذ، فسوف يتلقون المبلغ في غضون ستة أشهر. ولم يقدم أحد في مبناها طلبًا للحصول على هذا البدل لأنه غير كاف لتغطية تكلفة بدل الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، ولا يستطيع أي من السكان تحمّل تكلفة إصلاح منازلهم على أي حال.

36

وقال 12 من أصل 13 من سكان المباني الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية في أبريل/نيسان 2023 إنهم غير قادرين على تحمّل تكلفة إصلاح منازلهم، وإنهم عندما طلبوا مساعدة من البلدية قبل وقوع الزلازل وبعده، لم يتلقوا إلا إندارات بالإخلاء من هيئة البلدية اطلعت عليها منظمة العفو الدولية.³⁷ وقال شخص واحد فقط من السكان تحدثت إليه منظمة العفو الدولية إنه قادر على إصلاح منزله على نفقته الخاصة، لكن السلطات المحلية لم تسمح له بمباشرة العملية لأن المبنى المؤلف من ثلاثة طوابق الذي يسكن فيه بالقبة مصنّف كمبنى تراثي.³⁸ إذ إن ترميم المباني التراثية ينطوي على عملية مختلفة مبنية بالتفصيل أدناه.³⁹

وقد قال رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين:

"لا توجد خطة مركزية قصيرة أو طويلة الأمد لمعالجة قضية المباني المهتدة. لقد كان رد الفعل تجاه الزلازل عفويًا وبطل كل عملنا حاليًا عفويًا. وكبلديات، لسنا قادرين على تخصيص ميزانية للرواتب: لقد طلبنا مبلغ 100 مليار ليرة للرواتب، لكننا أنفقدناه في سبعة أشهر بسبب الزيادات الاستثنائية للأجور في القطاع العام. إن البلد غير مستقر وخططنا عفوية. لذا نعم، إن عملنا كبلدية يقتصر في الوقت الراهن على إصدار إندارات بالإخلاء بشأن المباني المهتدة بالسقوط".⁴⁰

جميلة الموصلي

ولدت جميلة الموصلي في مبنى مؤلف من عشرة طوابق شُيّد في سبعينيات القرن الماضي بالقرب من ساحة التلّ في طرابلس وتعيش فيه مع ابنها الذي يعمل في مطعم وشقيقها التي تعاني مرضًا مزمنًا في الجهاز العصبي. وتملك جميلة منزلها الذي ورثته من والديها، ولا تزال تعيش فيه منذ 40 سنة.⁴¹

وقد أخبرت منظمة العفو الدولية أن المبنى اهتز بعنف شديد عندما ضربت الزلازل المنطقة لدرجة أن سكانه هرعوا إلى الشارع وأمضوا الليلة في الخارج، مع مئات من الأشخاص الآخرين الذي خافوا من انهيار مبانيهم. وظلت الهزات الارتدادية في الأسابيع التي أعقبت الزلازل تهز المبنى. وقالت إنه مع أن لجنة المبنى حاولت الاتصال بالبلدية لطلب إجراء تقييم لسلامته الهيكلية، إلا أن البلدية لم تستجب لطلبهم. واتصل أحد سكان المبنى بثلاثة مهندسين مستقلين لفحص المبنى، اتفقوا جميعهم على وجوب إخلائه.⁴²

وقد أخذت جميلة عائلتها إلى منزل شقيقها، لكنها عادت بعد أقل من أسبوع:

³⁵ محمد الإيالي، وصفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، وعيسى أحمد رستم، وشخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023؛ وليد عبد السلام عز الدين العلي، وأمل محمد اليوسف، ورياض أحمد المصطفى، وأمنية خضر طالب، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023؛ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 8 أغسطس/آب 2023؛ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

³⁶ جميلة الموصلي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

³⁷ محمد الإيالي، وصفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، وعيسى أحمد رستم، وشخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023؛ وليد عبد السلام عز الدين العلي، وأمل محمد اليوسف، ورياض أحمد المصطفى، وأمنية خضر طالب، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023؛ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 8 أغسطس/آب 2023؛ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

³⁸ شخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

³⁹ UN-HABITAT, PRESERVING HISTORIC LEBANESE HOMES THROUGH HERITAGE CONSERVATION AND URBAN RENEWAL, DECEMBER 2020

⁴⁰ أحمد قمر الدين، رئيس بلدية طرابلس، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁴¹ جميلة الموصلي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁴² جميلة الموصلي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

"شقيقي متزوج وأب لستة أطفال. لم يكن الوضع مناسبًا. ومن الأفضل لنا البقاء في منزلنا حتى لو انهار على رؤوسنا".⁴³

وكذلك عادت خمس عائلات أخرى إلى منازلها بعدما غادرتها في أعقاب الزلازل.

بعد عدة زيارات إلى البلدية لطلب الدعم، اكتفت البلدية بتعليق "إنذار بالإخلاء" على المبنى. عندئذ اتصل السكان بالهيئة العليا للإغاثة طلبًا للدعم. وبحسب جميلة، زار اللواء الركن خير المبنى بنفسه، لكن في الاجتماع الذي عقده مع سكانه في مدخل البناية لم يسمح لهم بالكلام أو طرح الأسئلة، وأعلن فقط أن الهيئة العليا للإغاثة تستطيع أن تقدم لهم 30 مليون ليرة (320 دولارًا أمريكيًا) لتغطية تكلفة سكن بديل لمدة ثلاثة أشهر، بينما يعمل السكان على ترميم المبنى على نفقتهم. إلا أن جميلة شددت على أنها غير قادرة على تحمّل التكاليف حتى ولو باعت كل شيء في منزلها:

"أذهب إلى منظمة إنسانية محلية لأحصل على الوجبة اليومية لعائلتي. لقد بعْتُ كل شيء في المنزل لكي نعيش. لا يزال لدي ثلاثة عمرها 30 عامًا وغسّالة أقدم منها. هما كل ما أملك، ولن يجلبا لي مبلغ الـ 500 دولار أمريكي اللازم للإصلاحات الأساسية. سنبقى هنا، وإذا أراد الله أن يأخذ أمانتنا، فليكن".⁴⁴

فحص فريق منظمة العفو الدولية المبنى: كانت القضبان الفولاذية متآكلة وظاهرة في معظم البلاطات من الخارج علاوة على السلالم. وكانت التصدعات ظاهرة على جوانب المبنى، ما سمح بتسرب الماء إلى الداخل.

وليد عبد السلام عز الدين العلي

لدى وليد عبد السلام عز الدين العلي إعاقة تؤثر في قدرته على الحركة، ويعيش في منزل مؤجر في حي ضرع المغرّ مع سبعة من أفراد أسرته، من ضمنهم طفلاه. ويقع منزله في مبنى مائل بوضوح إلى جانب واحد، وقد عدّته سلطة البلدية بأنه مهدد بالسقوط حتى قبل وقوع الزلازل. وقال لمنظمة العفو الدولية:

"خلال الزلزال، اهتز المنزل بشدة لدرجة أنني صحتُ بالجميع كي يغادروا البيت، لكنهم رفضوا المغادرة بدوني، وبدأنا نصلي معًا، ظننّا أننا سنموت".⁴⁵

قال وليد إنه كان يدفع بدل الإيجار بسعر قديم، ما يعني أن القيمة كانت شبه رمزية. وبحسب وليد، لم يملك صاحب المنزل القدرة المادية على ترميمه. وقال وليد إنه لا يستطيع تحمّل دفع بدل إيجار أعلى. وكان سكان المبنى قد تلقوا أصلًا "إنذارًا بالإخلاء" قبل وقوع الزلازل من البلدية التي استشهدت "بحديد التسليح المهترئ" و"تصدعات خطيرة في الأعمدة" من جملة المخاطر التي تهدد حياة الناس داخل المبنى وحوله.⁴⁶ عقب وقوع الزلازل، لم تتصل بهم البلدية أو الهيئة العليا للإغاثة. وقال وليد إن أحدًا لم يطمئن على سكان المبنى، أو يفحصه، أو يحيطهم علمًا ببدل الإيواء.⁴⁷

محمد الإيعالي

يعيش محمد الإيعالي مع أسرته المكوّنة من ثمانية أفراد في مبنى قديم مؤلّف من طابقين في السوق القديمة بطرابلس. وقد اشترى محمد المنزل قبل 13 سنة وعمل على ترميم الطابقين. وقال إن أحد أعمدة أساس المبنى متصدع بشدة، ما يُعرّض المبنى بأكمله للخطر. وقد شاهد باحثو منظمة العفو الدولية التصدعات. وأرسلت البلدية مهندسين لفحص المنزل في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وصنّفت المبنى بأنه مهدد بالسقوط. ولكن بدلًا من حصول محمد على دعم، تلقى غرامة وتحذيرًا من البلدية يفيد بأنه سيتحمل مسؤولية كافة الأضرار، ومن ضمنها الوفيات، إذا انهار منزله:

"لقد صُدمتُ. كل هذا العمل وأتلقى تحذيرًا؟ لقد قمت بجولة أخرى من الزيارات وطلب المعروف والتوسل إلى أن شعرت امرأة تعمل في البلدية بالأسف لحالي وأبلغت السلطات المختصة بالخطأ. وعند تلك المرحلة، كنت شاكراً لأنهم استبدلوا التحذير بإنذار بالإخلاء".⁴⁸

ويعمل محمد حارسًا في مهنة القبة الفنيّة بموجب عقد مؤقت. وقال:

⁴³ جميلة الموصلي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁴⁴ جميلة الموصلي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁴⁵ وليد عبد السلام عز الدين العلي، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023

⁴⁶ وليد عبد السلام عز الدين العلي، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023

⁴⁷ وليد عبد السلام عز الدين العلي، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 12 مايو/أيار 2023

⁴⁸ محمد الإيعالي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

"أحصل على راتب يومي قدره 114 ألف ليرة (ما يساوي 1.2 دولار أمريكي). وهو غير كافٍ لتأمين الطعام! لا أستطيع إصلاح هذا الجدار ولا الانتقال من هذا المنزل، مع علمي بأننا لسنا بأمان هنا".⁴⁹

وأضافت زوجته:

"في كل شتاء، وفي كل عاصفة، نضع أيدينا على قلوبنا وندعو ألا نموت تحت أنقاض منزلنا".⁵⁰

وقد ازداد الضرر سوءاً عقب وقوع الزلازل، مع ظهور شقوق عميقة في الجدران تمتد من الطابق الأرضي إلى الطابق الثاني.

وخلال الزلازل هربت العائلة في البداية إلى الشوارع. لكن بعدما بدأ الناس بإطلاق الرصاص في الهواء بسبب الهلع، عادت الأسرة إلى المنزل. وأوضح محمد: "كان أماننا إما أن نختار الموت في منزلنا تحت الأنقاض أو في الشارع بسبب رصاصة طائشة".

حاول محمد جاهداً لفت انتباه السلطات في طرابلس وبيروت. وقال:

"شاهدت الأرض من تحتنا تتصدع. لذا، ذهبت مجدداً وقرعت جميع الأبواب، وزرت البلدية مراراً وتكراراً، واتصلت بخطها الساخن، وبعثت برسالة إلى لجنة التراث، والتقيت رئيس الوزراء في منزله بطرابلس، وطلبت الدعم من المنظمات الدولية التي لديها مشاريع في المدينة، وتحدثت إلى كافة أثرياء ومشاهير طرابلس... بلا جدوى".⁵¹

وأضاف محمد أن أحداً من البلدية لم يزر منزله عقب وقوع الزلازل، ولم يكن على علم ببدل الإيواء المؤقت الذي تقدمه الهيئة العليا للإغاثة.

صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة

صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة وعائلاتهم جميعهم جيران في مبنى مكون من أربعة طوابق في حي ظهر المغرّ. ويقع المبنى الذي شُيّد قبل 90 سنة في الشارع نفسه الذي يقع فيه المبنى الذي انهيار في عام 2022، وأسفر عن مصرع فتاة صغيرة.

وتعيش الأسر الثلاث جميعها في المبنى منذ عدة عقود، ويملك أحدهم المنزل الذي ورثه، ويستأجر الآخرين منزلهما ببدلات الإيجار القديمة. وقد تعرّض المبنى لأضرار إبان النزاع المسلح الذي نشب في لبنان (1975-1990)، وتسبب بانهايار جزء منه. وعقب انتهاء الحرب في عام 1990، دعا سكانه السلطات المحلية ومالكة إلى إصلاح الأضرار. فبنى المالك جداراً لدعم الجزء المنهار، ولم تجر أي إصلاحات في المبنى منذ ذلك الحين.⁵²

وقال الرجال الثلاثة لمنظمة العفو الدولية إنه عقب انهيار مبني النشار في عام 2022، أرسلت البلدية مهندساً لفحص المبنى، وصنفته بأنه مهدد بالسقوط، ثم سلّمت سكانه إنذارات بالإخلاء من دون أن تقدم لهم خيارات سكن بديلة أو دعماً مالياً.⁵³

وخلال الزلازل التي وقعت في فبراير/شباط، تركت العائلات الثلاث منازلها، لكنها عادت بعد بضع ساعات بسبب عدم توفر خيارات أخرى أكثر أماناً أمامها، برغم إدراكها للمخاطر. وقال الرجال الثلاثة "إن حجم كل الشقوق قد تضاعف".⁵⁴ ومع أنهم قالوا إنهم زاروا البلدية بصورة متكررة، ودعوا لإصلاح منازلهم أو إيجاد حل للمبنى، إلا أنهم قوبلوا بلامبالاة. وأخبروا منظمة العفو الدولية أن أحداً لم يفحص المبنى عقب وقوع الزلازل، وأحداً لم يخبرهم عن بدل الإيواء المؤقت المتوفر.⁵⁵

محمد سمروط

عاش محمد سمروط مع عائلته المؤلفة من خمسة أفراد في الطابق الثالث عشر من مبنى يقع في ساحة النور. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الشقوق في الجدران كانت بادية للعيان أصلاً قبل وقوع الزلازل، لكن على الرغم من الطلبات المتكررة للحصول على دعم من البلدية، لم يتم فعل أي شيء.⁵⁶

⁴⁹ محمد الإيعالي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵⁰ زوجة محمد الإيعالي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵¹ محمد الإيعالي، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵² صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵³ صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵⁴ صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵⁵ صفوان عشوش، وفريد أبو لحاف، ومحمود عكرة، مقابلات شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

⁵⁶ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة هاتفية، 8 أغسطس/آب 2023

ووصف محمد الرعب الذي أصاب عائلته خلال وقوع الزلازل التي قال إنها دفعته إلى نقل عائلته إلى منزل يملكه في قرية كفريا بمحافظة البقاع عدته بلدية كفريا أيضاً أنه مهدداً بالسقوط. وأوضح لمنظمة العفو الدولية:

"في فبراير/شباط، اهتز المبنى بعنف شديد لم نتمكن بعده من تهدئة روعنا. وخشينا ألا يكون لدينا عند وقوع زلازل في المستقبل الوقت أو القدرة على الهرب، وأن نُدْفَن تحت الركام. إننا نعيش في الطابق الثالث عشر. ولا ينبغي لنا استخدام المصعد خلال الزلازل. وقد استبدلنا هذا الشر المؤكد بِشَرٍّ أحرَّ أقل حتميةً وأقل تأكيداً".⁵⁷

وقال محمد إنه أجرى بعض الإصلاحات في سقف منزله في كفريا وحدراته لجعله أكثر أماناً. وأضاف: "مع ذلك، لا يمكن لإنسان طبيعي أن يتصور أن تعيش أسرة وسط كل هذه الشقوق".⁵⁸

عزّ الدين المصري

يعيش عزّ الدين المصري، وهو جندي في الجيش، مع أسرته في الطابق الرابع من مبنى يقع في ساحة التل. وقد اشترى الشقة قبل 16 عاماً من خلال برنامج حكومي يقدم قروضاً مدعومة لجنود الجيش.⁵⁹ ويزيد عمر المبنى على 40 عاماً ولم تجر صيانته. وقد صنّفته البلدية بأنه مهدد بالسقوط، وأرسلت إنذارات بالإخلاء إلى سكانه، حتى قبل وقوع الزلازل.⁶⁰

وخلال الزلازل، قال عزّ الدين إن منزله اهتز بشدة لدرجة أنه قرّر أخذ أسرته والبحث عن سكن بديل. وبقي بعيداً عن المنزل طوال أشهر، وراح ينتقل من منزل إلى آخر بدلات إيجار تتراوح بين 100 دولار أمريكي و150 دولاراً أمريكياً. وبعد خمسة أشهر من تبديل المنازل ودفع بدلات إيجار فوق طاقته، عاد إلى المنزل الذي يملكه في يوليو/تموز 2023 عقب استدانته مبلغاً من المال لإجراء بعض الإصلاحات الأساسية.⁶¹ وقال لمنظمة العفو الدولية:

"أنا جندي في الجيش، والكل يعلم كم باتت رواتبنا ضئيلة. لو لم يكن لدي طفل لما غادرت منزلي، على الرغم من كل التصدعات. لقد كانت حلول السكن البديلة المنوفرة لدي سيئة للغاية. وكل من تحدثنا إليهم في البلدية قالوا إنهم لا يستطيعون مساعدتنا، فالدولة مفلسة. لذا قررنا التصرف باستقلالية: فجمعنا 800 دولار أمريكي من كل شقة وباشربنا تنفيذ الأشغال الدنيا اللازمة لضمان السلامة الأساسية. إنني غارق في الدين، لكنني على الأقل أعرف أنني بذلت أقصى ما أستطيع من أجل عائلتي".⁶²

قدّم عزّ الدين طلباً للحصول على بدل الإيواء البالغ 320 دولاراً أمريكياً من الهيئة العليا للإغاثة، لكنه لم يتلق رداً في وقت إصدار التقرير. وقال إنه ليس متفائلاً بشأنه، لأن العديد من الأشخاص في بيئته قدموا طلبات للحصول عليه ولم يتلق أي منهم رداً من الهيئة العليا للإغاثة.⁶³

ممنوع من الترميم: حالة المنازل التراثية

في عام 2022، أقرت بلدية طرابلس مسجاً ميدانياً وحددت 97 مبنى تراثياً مهدداً بالسقوط.⁶⁴ ومنذ عام 2007، فإن عدة مبادرات حكومية لتأهيل وحماية هذه المباني التراثية لم تبصر النور، تاركةً مالكي هذه المباني وسكانها في متاهة قانونية وبيروقراطية وغير قادرين على الحصول على الأذون الضرورية للترميم، حتى عندما يملكون القدرة المالية على القيام بذلك.⁶⁵

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى رجل طلب عدم ذكر اسمه، حول صراعه لإصلاح منزله التاريخي في حي القبة، وهو منزل يعود تاريخه إلى عصر المماليك قبل حوالي 600 عام. ويعيش في المنزل مع أسرته المكوّنة من أربعة أفراد. وقال إن المنزل بحاجة إلى ترميم، لكن البلدية تمنعه من القيام بالعمل الضروري.

⁵⁷ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة هاتفية، 8 أغسطس/آب 2023

⁵⁸ محمد سمروط، مقابلة عبر مكالمة هاتفية، 8 أغسطس/آب 2023

⁵⁹ المؤسسة العامة للإسكان، "لمحة تاريخية"، 2023

PCH.GOV.LB/MINISTRY/HISTORICAL-OVERVIEW

⁶⁰ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

⁶¹ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

⁶² عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

⁶³ عز الدين المصري، مقابلة عبر مكالمة صوتية، 11 أغسطس/آب 2023

⁶⁴ المفكرة القانونية، الخوف يستوطن أزقة طرابلس: البلدية تتحدث عن 700 مبنى مهدداً والرقم النهائي أعلى بكثير، 18 فبراير/شباط 2023

LEGAL-AGENDA.COM/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

⁶⁵ المفكرة القانونية، الخوف يستوطن أزقة طرابلس: البلدية تتحدث عن 700 مبنى مهدداً والرقم النهائي أعلى بكثير، 18 فبراير/شباط 2023

LEGAL-AGENDA.COM/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%88%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

وقال لمنظمة العفو الدولية:

"هرع موظفو البلدية لمنعي من وضع قفل على باب خارجي يمنع دخول عابري السبيل إلى غرفة الجلوس. وبعد عدة محاولات، استطعت تركيب القفل، بدون إذنتهم. لكن يُحظر عليّ كلياً إصلاح الجدران المتشققة".⁶⁶

إلا أنه أخبر منظمة العفو الدولية أن السلطات سمحت لجارته، وهي امرأة كبيرة السن تعيش أيضاً في مبنى تاريخي، بإجراء إصلاحات. وقال الرجل لمنظمة العفو الدولية:

"لدى قريب السيدة كبيرة السن صلات بأشخاص ذوي شأن. وقد أتى مع عمال البناء، فجلستُ وشاهدتهم وهم يُشيدون البناء. ولم يطلب منهم أحد إبراز المخططات والموافقات أو وقف العمل طوال سيره على مدى عدة أيام. وقد استخدم العمال مساحة قدرها مئة متر مربع لإجراء حفريات مناسبة لهذا البناء، يقع جزء منها في عقاري. لكنني لم أحتج على البناء أو أبلغ السلطات به؛ لأنه إذا انهار منزلها فيمكن أن يسقط على منزلي. ومن خلال تقوية منزل السيدة كبيرة السن أحصل على بعض الحماية لمنزلي وأسرتي".⁶⁷

ووصف الرجل الخوف الذي شعر به خلال زلازل فبراير/شباط. وقال لمنظمة العفو الدولية: "شعرنا كما لو أننا أصبنا بنوبة جماعية. فلم يكن منزلنا وحده يهتز بعنف، بل أجسادنا أيضاً". ولم يتصل بالسلطات للحصول على دعم عقب وقوع الزلازل، وأوضح: "سئمتُ من السلطات؛ لقد قرعت جميع الأبواب وتبين لي أن ذوي الصلات هم فقط الذين يستطيعون تحقيق أهدافهم. لا أريد شيئاً من السلطات. إنني أنتظر الفرصة المناسبة فقط لمغادرة المنطقة".⁶⁸

5. خلاصات وتوصيات

بعد مرور سنة على الزلازل التي وقعت في 6 فبراير/شباط 2023، يظل الناس يعيشون في منازل غير آمنة، لاسيما في طرابلس، المدينة التي تضم أكبر عدد من المباني المهتدة بالسقوط. ولم توضع خطة الطوارئ الحكومية التي أعقبت الزلازل حيز التنفيذ؛ إذ لم تستكمل السلطات المسح الميداني للمباني المهتدة بالانهيار في لبنان، ولم يتلقَ العديد من السكان الذين يعيشون في مبانٍ تُعدُّ أنها آيلة للسقوط في طرابلس بدل الإيواء المؤقت الحكومي.

تماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ينبغي للسلطات اللبنانية على كافة المستويات الحرص على تمكين جميع الناس من الحصول على سكن لائق، ومن ضمن ذلك عبر تقديم الدعم المالي والإعانات والسكن البديل عند اللزوم. ولا يجوز أن يمسي أي شخص بلا مأوى أو يتعرّض لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان نتيجةً لعملية الإصلاح والبناء.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات اللبنانية إلى الوفاء العاجل بالواجبات الدولية المترتبة عليها وحماية الحق في السكن الآمن واللائق، على الرغم من الأزمة الاقتصادية، وبخاصة في ما يتعلق بالمباني التي تُعدُّ أنها مهتدة بالسقوط، وذلك لحماية الحق في الحياة والحق في السكن اللائق لسكانها.

وللقيام بذلك تحت المنظمة السلطات اللبنانية على:

- إجراء وإكمال مسح ميداني على وجه السرعة لتقييم سلامة المباني في جميع أنحاء البلاد.
- نشر نتائج المسح الميداني علناً وإتاحة الوصول إليها أمام الجميع، بما يشمل قائمة تفصيلية بالإنشاءات غير الآمنة. وإدراج الإنشاءات التي عُدَّت غير آمنة للسكن قبل وقوع الزلازل في هذه القوائم.

⁶⁶ شخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023
⁶⁷ شخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023
⁶⁸ شخص طلب عدم ذكر اسمه، مقابلة شخصية، 3 أبريل/نيسان 2023

- انخراط السلطات في عملية تشاور حقيقية مع جميع الأشخاص المتضررين لإعداد خطط لإصلاح/إعادة بناء المباني المتضررة، والحرص على تشاور السلطات المحلية مع السكان والإصغاء إلى تفضيلاتهم المرتبطة مباشرة بإمكانياتهم ورفاههم.
- تماشي عملية الإصلاح وإعادة البناء مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالسكن والإخلاءات.
- إحاطة جميع السكان علمًا بحقوقهم في بدل الإيواء الذي تقدمه الحكومة والحرص على أن يصل إلى كل من يستحقه. ويتعين على الحكومة إعادة النظر في قيمة بدل الإيواء بما يكفل كفايته لتمكين الناس من الحصول على سكن لائق بديل.
- تقديم الأموال اللازمة لحماية الحق في الحياة للأشخاص الذين يعيشون في مبانٍ مهددة، بما في ذلك عبر العمل على توفير الموارد اللازمة للبلديات للوفاء بواجباتها.
- تعديل المرسوم 14293 المتعلق بشروط تأمين السلامة العامة في الأبنية ليصبح متماشياً مع المعايير الدولية وحق الناس في الحياة، لا سيما في الحالات التي لا يملك فيها المستأجرون والمالكون القدرة على إصلاح المباني المهتدة بالانهيار.
- إعداد خطة للانخراط مع المجتمع الدولي في جعل المساكن آمنة ولائقة للجميع في لبنان، ومن ضمنهم أولئك الذين يعيشون في حالة فقر والأكثر فقراً. ويجب على الحكومة أن تطلب دعمًا دوليًا وعلى المجتمع الدولي أن يستجيب.

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى يتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضاءنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>)
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [صفحة الأذونات](#) على موقعنا منظمة العفو الدولية.

معلومات الاتصال



amnesty.or/ar



info@amnesty.org



منظمة العفو الدولية



www.facebook.com/AmnestyArabic



[@AmnestyAR](https://twitter.com/AmnestyAR)

AMNESTY
INTERNATIONAL



رقم الوثيقة: MDE 18/7703/2024

تاريخ الإصدار: فبراير / شباط 2024

اللغة الأصلية: الإنجليزية

© منظمة العفو الدولية 2024